

Distr.: General
3 August 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٦٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

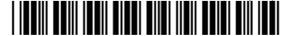
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير الموحد الخامس عن
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

تقرير الأمين العام

موجز

تنعقد الدورة الثانية والستون للجمعية العامة في منتصف المسيرة إلى عام ٢٠١٥، وهو الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويبحث هذا التقرير الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات من جانب المجتمع الدولي للوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها مجموعة البلدان الثمانية في مؤتمر قمته المعقود في عام ٢٠٠٥ في غلينيغلز بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويتناول التقرير بالتحليل أيضا مدى الدعم الدولي المقدم لمساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ مشاريع وبرامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وهذه الوقفة عند منتصف المسيرة إلى عام ٢٠١٥ تذكّر بحقيقة مؤسفة هي أن معظم البلدان الأفريقية متعثرة في تنفيذ معظم الأهداف الإنمائية للألفية إن لم يكن كلها. وإذا اعتمدت البلدان الأفريقية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، القائمة على أساس الأهداف الإنمائية للألفية، فإنها قد جعلت هذه الأهداف محورا

* A/62/150



لخططها الإنمائية. وفي حين أنه من المسلّم به على نطاق واسع أن التجارة الحرة هي قاطرة النمو التي يمكن أن تنتشل ملايين الأشخاص من براثن الفقر، فثمة دلائل على أن زيادة تدابير المعونة وتخفيف الديون تسهم حاليا أيضا في تحسين مستويات معيشة ملايين البشر في البلدان الأفريقية. ومن ثم ينبغي على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالوعود التاريخية التي قطعتها على نفسها في مؤتمر قمة غلبنغلز المعقود في عام ٢٠٠٥ وأن توفر لأفريقيا فرصة السير قدما نحو تحقيق الرؤية المتوخاة في الشراكة الجديدة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للمجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، والبلدان الأفريقية، توسيع نطاق شراكتهما وتعميقها، مع التنسيق الفعال لما يتخذانه من إجراءات وفقا للنموذج الإنمائي الذي أرسته مبادرة الشراكة الجديدة، ومن ثم زيادة قدرات البلدان الأفريقية على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن يتخذ الشركاء الإنمائيون خطوات عاجلة لزيادة تدفقات المعونة وتحسين جودتها وجعل التجارة تفيد أفريقيا، بما في ذلك عن طريق الإنجاز الناجح لجولة الدوحة. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تعزز برنامج الشراكة الجديدة عن طريق التنفيذ الفعال للأولويات المدرجة فيه. ويجب ألا يكون خيار العمل على النحو المعتاد واردا في هذا السياق، لأن مؤداه هو عدم الوفاء بالوعود ومزيد من التأخير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي تنفيذ الشراكة الجديدة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٢-١ مقدمة - أولا
٤	٣٢-٣ الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية - ثانيا
٤	٧-٤ الهياكل الأساسية - ألف
٦	١٢-٨ الزراعة - باء
٨	١٤-١٣ الصحة - جيم
٨	١٨-١٥ التعليم - دال
٩	٢٠-١٩ البيئة - هاء
١٠	٢٣-٢١ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - واو
١١	٢٦-٢٤ العلم والتكنولوجيا - زاي
١٢	٢٨-٢٨ تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإشراك المجتمع المدني - حاء
١٣	٣٢-٢٩ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران - طاء
١٥	٥٦-٣٣ استجابة المجتمع المدني - ثالثا
١٥	٣٦-٣٣ تعزيز زخم الدعم الدولي لتنمية أفريقيا - ألف
١٥	٤٠-٣٧ المساعدة الإنمائية الرسمية - باء
١٧	٤٥-٤١ تخفيف عبء الدين - جيم
٢٠	٤٩-٤٦ الاستثمار الأجنبي المباشر - دال
٢١	٥٣-٥٠ التجارة - هاء
٢٣	٥٨-٥٤ التعاون فيما بين بلدان الجنوب - واو
٢٤	٦٢-٥٩ الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة - رابعا
٢٥	٧٠-٦٣ الاستنتاجات والتوصيات - خامسا

أولا - مقدمة

- ١ - في قرار الجمعية العامة ٢٢٩/٦١، المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً شاملاً عن تنفيذ القرار في دورتها الثانية والستين. وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك الطلب.
- ٢ - ويبرز التقرير التدابير والإجراءات المتعلقة بالسياسات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة)، واستجابة المجتمع الدولي، والدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة خلال العام الماضي. وتُناقش في التقرير أيضاً الأنشطة التي اضطلع بها القطاع الخاص والمجتمع المدني دعماً للشراكة الجديدة. وقد استفاد التقرير من المعلومات والبيانات المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وأمانة الشراكة الجديدة ومختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة.

ثانياً - الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية

- ٣ - تمثل الشراكة الجديدة رؤية جماعية وإطاراً إنمائياً استراتيجياً لأفريقيا. والمسألة الرئيسية هي كيف يمكن استعمال هذا الإطار لترجمة الأفكار إلى إجراءات محددة فعالة. والانتقال من صيغة إطار العمل إلى صيغة المخطط التنفيذي يتوقف، إلى حد كبير، على مدى عزيمة كل بلد أفريقي على حدة وما يتخذه بعد ذلك من إجراءات. ويُتوقع من كل بلد أن يضع مخططاً خاصاً به، يتسق مع أهداف الشراكة الجديدة، من أجل دفع عجلة النمو وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإلى جانب دور كل بلد على حدة في تنفيذ الشراكة الجديدة، عُهد بالمسؤولية عن تنفيذ بعض البرامج والمشاريع إلى مؤسسات محددة، منها مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الجماعات الاقتصادية الإقليمية، التي هي المؤسسات الرئيسية للتكامل الاقتصادي الأفريقي، بدور رئيسي في تنفيذ المشاريع على الصعيد دون الإقليمي.

ألف - الهياكل الأساسية

- ٤ - أُحرز تقدم في العام الماضي في تنفيذ مساري برنامج الهياكل الأساسية المشمول في الشراكة الجديدة، وهما خطة العمل القصيرة الأجل لتطوير الهياكل الأساسية والإطار الاستراتيجي للأجل المتوسط إلى الطويل. وبغية جذب اهتمام شركات الطاقة والاستثمار وغيرها من شركات القطاع الخاص الرئيسية إلى مشاريع الهياكل الأساسية المحتملة التي تنتظر التمويل الفوري في قطاع الكهرباء، قام الاتحاد المعني بالهياكل الأساسية في أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بتيسير عقد اجتماع للمستثمرين وهيئات تجميع الطاقة. وفي كانون

الثاني/يناير ٢٠٠٧، عقد الاتحاد اجتماعا لمناقشة بعض المسائل الاستراتيجية، مثل زيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية وبناء قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وفي حين أن التقديرات تبين أن التزامات الاستثمار في الهياكل الأساسية قد زادت من ٧ بلايين دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٧,٥ بلايين دولار في عام ٢٠٠٦، فإن الاتحاد المعني بالهياكل الأساسية في أفريقيا وأصحاب المصلحة الأفارقة ما زالوا في حاجة إلى سد فجوة التمويل، التي تقدر بحوالي ١,٣ بليون دولار، بالنسبة إلى المشاريع الجاهزة للتنفيذ، ولكنها تفتقر إلى الأموال.

٥ - وسعيا إلى اجتذاب المستثمرين والمائحين المحتملين لدعم مشروع إنغا لتوليد الطاقة الكهرومائية، نظمت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من مصرف التنمية الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة، اجتماع مائدة مستديرة دولي في جنوب أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وقد تقرر في ذلك الاجتماع إجراء تقييم شامل للموقع، بتمويل من مصرف التنمية الأفريقي، والتعجيل بإصلاح مرفقي إنغا ١ وإنغا ٢ وخط الربط الكهربائي للممر الغربي (Westcor). وأحرز تقدم في تشغيل لجنة الطاقة الأفريقية، التي تعكف أمانتها على إنشاء هيئة وزارية وهيئات استشارية تقنية. وبالإضافة إلى ذلك، وبعد التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي التي أنشئت بموجبها لجنة الطاقة الأفريقية، استضافت مفوضية الاتحاد الأفريقي أول اجتماع للخبراء لمناقشة المسائل المؤسسية والإدارية، وذلك في أيار/مايو ٢٠٠٧ في أديس أبابا.

٦ - وفي قطاع المياه، اجتمعت اللجنة الاستشارية التقنية للمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه في شباط/فبراير ٢٠٠٧ في نيروبي للتحضير لاجتماعات المجلس التي ستعقد في أيار/مايو في برازافيل. وقد اغتنمت اللجنة الاستشارية التقنية فرصة الاجتماع لتوثيق التعاون من جانب المفوضية الأوروبية ومصرف التنمية الأفريقي مع المجلس الوزاري الأفريقي، وبخاصة فيما يتعلق باستراتيجيات تحسين فعالية الدعم المقدم من هاتين المنظميتين. وإضافة إلى ذلك، اعتمد مجلس إدارة مرفق المياه الأفريقي استراتيجيتي المرفق للاتصال وحشد الموارد، واعتمد كذلك ميزانية تشغيلية مجموعها ٣٣ مليون يورو (٤٦ مليون دولار) الولايات المتحدة). وفي الوقت نفسه، بلغ مجموع طلبات التمويل ٤٤ مليون يورو (٦١ مليون دولار)، مما يبين شدة الطلب على الدعم. وفي مجال إدارة الموارد المائية العابرة للحدود، دبرت أمانة الشراكة الجديدة ١٠ ملايين يورو (١٤ مليون دولار) لدعم التقييم المحسن لأحواض الأنهار الأفريقية. وتنظر المفوضية الأوروبية حاليا في مقترحات استخدام هذه الأموال. وإدراكا لأهمية بناء القدرات بوصفه مسألة شاملة لجميع القطاعات، اقترحت ألمانيا، خلال فترة رئاستها لمجموعة الثمانية وللاتحاد الأوروبي، مبادرة لتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ برامج الهياكل

الأساسية الإقليمية. ودعمًا لهذه المبادرة سُنشاً صندوق في مصرف التنمية الأفريقي. بمساهمة ألمانية أولية قدرها ٢ مليون يورو (٣ ملايين دولار).

٧ - وبالإضافة إلى تنفيذ خطة العمل القصيرة الأجل لتطوير الهياكل الأساسية، يتواصل العمل حاليًا في إعداد الإطار الاستراتيجي للأجل المتوسط إلى الطويل. وقد نوقشت نواتج المرحلة الأولى، التي تركز أساسًا على تدابير التعجيل بتنفيذ خطة العمل القصيرة الأجل وتحديد الثغرات المتعلقة بتطوير الهياكل الأساسية، في أربع حلقات عمل إقليمية عُقدت في النصف الأول من عام ٢٠٠٧. أما الدراسة المتعلقة بالإطار الاستراتيجي للأجل المتوسط إلى الطويل، التي تركز على احتياجات الهياكل الأساسية الإقليمية، فتكملها الدراسة التشخيصية القطرية للهياكل الأساسية في أفريقيا، التي تتناول احتياجات الهياكل الأساسية على الصعيد القطري. ومن المقرر إنجاز كلتا الدراستين بحلول نهاية عام ٢٠٠٧.

باء - الزراعة

٨ - أُحرز تقدم خلال العام الماضي في ترجمة إطار برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا إلى إجراءات محددة على الصعيدين القطري والإقليمي. وبعد اعتماد إعلان أبوجا المتعلق بالأسمدة من أجل ثورة خضراء أفريقية في مؤتمر القمة الأفريقي المعني بالأسمدة الذي عُقد في أبوجا في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، عُهد إلى أمانة الشراكة الجديدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي بإنشاء آلية لرصد وتقييم تنفيذ إعلان أبوجا وتقديم تقارير مرحلية دورية إلى مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. وقد انتهى مصرف التنمية الأفريقي من إعداد مشروع الصك القانوني لإنشاء آلية تمويل أفريقية لتطوير الأسمدة، الذي يحدد آلية الإدارة ومعايير الأهلية وإجراءات التشغيل المقترحة. وقدمت نيجيريا ١٠ ملايين دولار لآلية التمويل.

٩ - وبغية المساهمة في إطار برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، عُقد في آذار/مارس ٢٠٠٧ اجتماع بشأن "نظم التكنولوجيا الحيوية وإنتاج المحاصيل والبذور" نظمتها مؤسسة روكفلر في موزامبيق، وعُرضت فيه عناصر التحالف من أجل تحقيق ثورة خضراء في أفريقيا، وهو شراكة استراتيجية بين مؤسسة روكفلر ومؤسسة بيل وميلينا غيتس أنشئت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ويهدف هذا التحالف إلى المساهمة في الجهود المبذولة لتحقيق ثورة خضراء في أفريقيا.

١٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي مؤتمر قمة أبوجا المعني بالأمن الغذائي، الذي أُخذ فيه عدد من القرارات للتعجيل بتحقيق هدف الأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا. وكانت النتائج الرئيسية لمؤتمر القمة كما يلي: (أ) الالتزام بتوسيع الأسواق، مع إيلاء اهتمام خاص لحجم الطلب في أفريقيا ذاتها وتعزيز تجارة الأغذية

الأساسية فيما بين الدول الأفريقية؛ و (ب) الالتزام بكفالة دمج الاعتبارات التغذوية على نحو منهجي في الأمن الغذائي والتغذوي؛ و (ج) الالتزام بوضع نظام لاختيار وترتيب أولويات القرارات الرئيسية لمؤتمرات القمة ذات الصلة المعقودة في إطار الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة؛ و (د) الالتزام بتحديد مواطن النجاح في الزراعة الأفريقية وتبادل الخبرات الإيجابية بهدف تكييفها ومحاكاتها وتوسيع نطاق تطبيقها. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي في إثيوبيا اجتماعا لما بعد أبوجا للجنة التقنية الدولية التابعة لمؤتمر القمة المعني بالأمن الغذائي لمناقشة كيفية تنفيذ شتى القرارات ذات الصلة. ومن المتوقع أن تساعد الأطراف المعنية في توجيه عملية تنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر القمة المعقود في عام ٢٠٠٦، على الصعيد القارية والإقليمية والوطنية.

١١ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، نظمت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، في رواندا، أول اجتماع مائدة مستديرة قطري لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، ووقع فيه على اتفاق رواندا في إطار البرنامج، وهو يشكل التزاما متبادلا بين رواندا ومفوضية الاتحاد الأفريقي والسوق المشتركة والشركاء الإنمائيين. وسهل اجتماع المائدة المستديرة إجراء دراسة شاملة لتحديد أهداف وطنية للبرنامج وتعيين التحديات التي تواجه السياسات الوطنية والدعم الذي ستقدمه وزارات المالية والجهات المانحة على الصعيد القطري. ووضعت خارطة طريق للبرنامج بالنسبة إلى رواندا واحتياجاتها المالية، والتزمت حكومة رواندا بزيادة دعمها المدرج في الميزانية للقطاع الزراعي.

١٢ - ومن أجل التعجيل بتنفيذ خطة عمل مصائد الأسماك، شرعت أمانة الشراكة الجديدة، في إطار شراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومحفل الأبحاث الزراعية في أفريقيا والمركز العالمي للأسماك، في تنفيذ برنامج الأسماك المشمول في الشراكة الجديدة، وهو برنامج إقليمي للاستثمار في مجالي البحث وبناء القدرات، يهدف إلى زيادة استثمارات القطاع الخاص والقطاع العام والمجتمع المدني وتوجيهها من أجل التنمية المستدامة لقطاع مصائد الأسماك. واتساقا مع خطة عمل الشراكة الجديدة، وضع برنامج الأسماك المشمول في الشراكة الجديدة خطة عمل لتنفيذ بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن مصائد الأسماك. وعُقد اجتماع للجهات المانحة في الترويج في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ لمناقشة طرائق تقديم المساعدة من جانب بلدان الشمال الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الشراكة الجديدة، بالاشتراك مع مركز الأسماك العالمي، برنامجا تعاونيا لتعزيز مساهمة الأسماك ومصائد الأسماك في عملية التنمية. وسيقوم البرنامج على وجه التحديد بصوغ استجابة استراتيجية في مجال التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في قطاع مصائد الأسماك، ستفيد الفئات المعرضة للخطر. وسيغطي البرنامج البلدان التالية: أوغندا

وبنن وتوغو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وغانا والكاميرون وكينيا وملاوي وموزامبيق والنيجر ونيجيريا. وقدمت الوكالة السويدية للتنمية الدولية ٤,٢ ملايين دولار دعماً لهذا البرنامج.

جيم - الصحة

١٣ - أحرز في العام الماضي بعض التقدم في مجال الاستراتيجية الصحية للاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة. وعلى وجه التحديد، تعاونت أمانة الشراكة الجديدة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في إعداد الاستراتيجية الصحية لأفريقيا للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥، التي قدمت إلى مؤتمر وزراء الصحة في دول الاتحاد الأفريقي، المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

١٤ - وبغية التشجيع على وضع جدول أعمال "الموارد البشرية في مجال الصحة" وتوفير الدعم لاستراتيجية التنمية الصحية المحلية، واصلت أمانة الشراكة الجديدة تعاونها الوثيق مع منظمة الصحة العالمية، ولا سيما مع مكتبها الإقليمي لأفريقيا في برازافيل. وانصب الاهتمام على توطيد النظم الصحية في أفريقيا، بما في ذلك التصدي لأزمة الموارد البشرية العاملة في مجال الصحة من خلال التحالف العالمي للعاملين في مجال الصحة، ومنهاج العمل الأفريقي بشأن الموارد البشرية في مجال الصحة. وأدى تعزيز النظم الصحية في أفريقيا إلى إنشاء مرصد أفريقيا للقوة العاملة في المجال الصحي في المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في برازافيل. واستمر التعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولا سيما مع مكتبه المعني بالجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا. وعُقد اجتماع للأطراف المعنية الإقليمية تمحض عن توصيف واضح لأدوار الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة. وإحدى العقبات الكأداء التي تعيق النظم الصحية عن الأداء الفعال هي ضعف القدرة الإدارية في المستوى الأوسط. وبغية معالجة هذه المسألة، بادرت أمانة الشراكة الجديدة إلى تيسير تنظيم دورتين تدريبيتين لمديري الصحة المحليين في البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وستواصل تقديم هذا النوع من التدريب سنوياً بغرض توفير فرص الالتحاق بتلك الدورات في بقية أرجاء القارة.

دال - التعليم

١٥ - أحرز تقدم خلال العام الماضي في تنفيذ مشاريع تعليمية شتى. فبالنسبة لمشروع "تعليم الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا"، وافقت حكومة ماليزيا على تدريب معلمين في مادتي الرياضيات والعلوم في خمسة بلدان ناطقة باللغة الانكليزية، هي: جمهورية تنزانيا المتحدة، والسودان، وسيراليون، وليبيريا، وملاوي. وحتى الآن التزمت أربعة بلدان أفريقية

بتقديم الدعم المالي للمعلمين المختارين لحضور البرنامج التدريبي في ماليزيا. وفيما يتعلق بالمركز الإقليمي لتعليم العلوم والرياضيات، قُدم التماس إلى حكومة ماليزيا لتمديد فترة دعمها للمركز إلى خمس سنوات.

١٦ - وفيما يخص مشروع مراكز التفوق التابع للشراكة الجديدة، اتفق المصرف الإنمائي للجنوب الأفريقي/إدارة المعارف في أفريقيا وأمانة الشراكة الجديدة على إقامة شراكة لصوغ الإطار المفاهيمي والمعايير اللازمة لإنشاء مراكز التفوق الأفريقية. وعلى وجه التحديد، أعلن المصرف الإنمائي للجنوب الأفريقي تبرعه بمليون راند جنوب أفريقي (١٥٠.٠٠٠ دولار) لتمويل تصميم الإطار الأساسي لهذه المراكز. وستشمل المرحلة الثانية من المشروع عملية جمع التمويل الإضافي اللازم لضمان الاستدامة المالية لكل مركز على حدة.

١٧ - ووفرت حكومة الصين التمويل اللازم لمشروع "تنمية الموارد البشرية وتدريب المرضات والقابلات في أفريقيا". وتشمل المرحلة الأولى من المشروع تدريب المرضات والقابلات في جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا في مجال الصحة العامة، بما في ذلك علم الأوبئة وبحوث النظم الصحية. ويركز المشروع على مستويي الدراسة العليا والدراسة الجامعية كليهما. وفي هذا الصدد، وُضعت الصيغة النهائية لمذكرة تفاهم بين أمانة الشراكة الجديدة وجامعة كوازولو ناتال في جنوب أفريقيا. وصدر تقرير مرحلي عن الإنجازات المحققة في جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا. وستشمل المرحلة الثانية من المشروع، التي يرتقب أن تبدأ في المستقبل القريب، إجراء دراسات في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والنيجر. أما بالنسبة لمشروع "تدريب المعلمين وتنمية قدرات المعلمين عن طريق التعليم المفتوح والتعليم من بعد في أفريقيا"، فقد وافقت المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات على دعم المشروع في البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

١٨ - وبغية تحقيق أهداف "توفير التعليم للجميع" بحلول عام ٢٠١٥، تعزز أمانة الشراكة الجديدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) التشارك في تنظيم منتدى لجميع الأطراف المعنية الرئيسية العاملة في مجال التنمية. ويتمثل هدف المنتدى في مناقشة مختلف المبادرات الجارية المتعلقة بالمعلمين، وإتاحة الفرصة لجميع الأطراف المعنية للعمل على موازنة ما يقدمونه من دعم.

هاء - البيئة

١٩ - سعياً إلى تعزيز التعاون الإقليمي في وضع السياسات والتخطيط من أجل البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، قامت أمانة الشراكة الجديدة، بالتعاون مع المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتنظيم اجتماعات للخبراء واجتماعات وزارية من أجل

وضع الصيغة النهائية لخطة عمل بيئية دون إقليمية واعتمادها لكل منطقة من المناطق دون الإقليمية الأربع، وهي: شرق أفريقيا، ووسط أفريقيا، وشمال أفريقيا، والجنوب الأفريقي. وعلاوة على ذلك، مكّن المشروع الذي تضطلع به الأمانة لبناء القدرات من تيسير وتنسيق إجراء حوار إقليمي جامع بشأن صوغ خطط العمل البيئية دون الإقليمية. وتشتمل وثائق خطط العمل على إطار يبرز الأولويات الاستراتيجية، والظروف التمكينية، وآليات الإنجاز. وما فتى المشروع يساهم مساهمة كبيرة في توطيد القدرة على التعاون والتنفيذ على الصعيد المؤسسي في المناطق دون الإقليمية.

٢٠ - وبغية تعزيز قدرة الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ساهمت أمانة الشراكة الجديدة في تدبير الاستعانة بعدد من كبار الخبراء في شؤون البيئة. ويضطلع هؤلاء الخبراء بمهمة تنفيذ البرنامج البيئي للشراكة الجديدة على صعيد الجماعات، بما في ذلك إدراج البعد البيئي في البرامج الإنمائية لكل جماعة من الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وتقوم إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة والمركز الكندي لبحوث التنمية الدولية بتمويل تنفيذ برنامج البحث وبناء القدرات بشأن "التكيف مع تغير المناخ في أفريقيا"، الذي تدعمه أمانة الشراكة. وقد دخل البرنامج لتوّه مرحلة التنفيذ، بما في ذلك ١٢ مشروعاً تعالج مسائل شتى بشأن تنمية القدرات في مجال تغير المناخ.

واو - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢١ - أحرز تقدم خلال الاثني عشر شهراً الماضية في إرساء الأسس اللازمة لتنفيذ العناصر المختلفة لمبادرات الشراكة الجديدة بشأن المدارس الإلكترونية، بما في ذلك مشروع البيان العملي للمدارس الإلكترونية وخطة العمل المتعلقة بالمدارس الإلكترونية. ويشكل مشروع البيان العملي للمدارس الإلكترونية عنصراً محورياً في تنفيذ مبادرة المدارس الإلكترونية. ويتواصل بشكل منتظم البدء الرسمي لعمل المدارس الإلكترونية: رواندا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦؛ ومصر في شباط/فبراير ٢٠٠٧؛ وجنوب أفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وبذا يبلغ عدد البلدان المشاركة في مشاريع البيان العملي للمدارس الإلكترونية التابعة للشراكة الجديدة سبعة بلدان، حيث أن ليسوتو، وغانا، وكينيا، وأوغندا بدأت بالفعل تنفيذ مشاريع من هذا القبيل. وتعكف المفوضية الإلكترونية لأفريقيا حالياً على استعراض مشروع خطة العمل المتعلقة بالمدارس الإلكترونية التابعة للشراكة الجديدة، الذي أعدته شركة إرنست آند بانغ للمحاسبة (Ernst and Young) بالتنسيق مع الخبراء الوطنيين، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي. ومن المقرر عقد حلقة عمل للأطراف المعنية في تموز/يوليه ٢٠٠٧ بغية إقرار خطة العمل. ومن بين الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها مبادرة

الشراكة الجديدة بشأن المدارس الإلكترونية كفالة أن يكون المشاركون في المشروع ملمين إماما كافيا بالمسائل الصحية. وتحقيقا لهذا الغرض، يقدم مجلس البحوث الطبية لجنوب أفريقيا المساعدة حاليا فيما يتعلق بصوغ مفهوم "النقطة الصحية" وتطبيقه. ودبرت المفوضية الإلكترونية لأفريقيا التمويل اللازم من مصرف التنمية الأفريقي للتكفل بنفقات اضطلاع أحد الخبراء الاستشاريين بتعريف طبيعة مفهوم النقطة الصحية، الذي استكمل إطاره المرجعي في آذار/مارس ٢٠٠٧.

٢٢ - وأدى التقدم المحرز بشأن شبكة الهياكل الأساسية العريضة النطاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في إطار الشراكة الجديدة إلى توقيع بروتوكول كيغالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ووقع البروتوكول اثنا عشر بلدا، هي: أوغندا، وبوتسوانا، وجمهورية ترازانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وليسوتو، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس. وتشمل أهداف البروتوكول توفير إمكانيات الاستعمال المفتوح الميسور التكلفة لخدمات الاتصالات الرفيعة الجودة والعالية السرعة والموثوقة للمستعملين النهائيين. وللمساعدة على تحقيق هذا الهدف، عُقد الاجتماع الأول للجمعية الحكومية الدولية المؤقتة، التي تتألف من البلدان الموقعة البالغ عددها ١٢ بلدا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في جنوب أفريقيا. وعلى وجه التحديد، أذنت الجمعية المؤقتة للمفوضية الإلكترونية لأفريقيا بالقيام بتنسيق الطلبات المتعلقة بتمويل دراسة عن الجزء البحري من شبكة الهياكل الأساسية للشراكة الجديدة. وهناك مبادرات مماثلة بشأن الهياكل الأساسية للاتصالات العريضة النطاق في وسط أفريقيا وغرب أفريقيا وشمال أفريقيا، توجد حاليا في مراحل الصياغة الأولية.

٢٣ - وفي ظل إشراف المفوضية الإلكترونية لأفريقيا التابعة للشراكة الجديدة، قام شباب أفارقة بوضع برنامج الشباب للمفوضية الإلكترونية لأفريقيا التابعة للشراكة الجديدة. وجرى أيضا إعداد صلاحيات برنامج الشباب وبرنامج عمل مدته ثلاث سنوات (٢٠٠٦-٢٠٠٩). وينتمي ممثلو الشباب الأفريقي الذين اضطلعوا بإعداد البرامج إلى البلدان التالية: إثيوبيا، وبوتسوانا، وتونس، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وغانا، وكينيا، ومالي، ومصر، وموريشيوس، وموزامبيق، ونيجيريا.

زاي - العلم والتكنولوجيا

٢٤ - يجري إحراز تقدم في مجال العلم والتكنولوجيا، ولا سيما في ميداني التكنولوجيا البيولوجية والعلوم البيولوجية، وفيما يتعلق بإنشاء مراكز التفوق. وقد أتم الفريق الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتكنولوجيا البيولوجية إعداد تقريره المؤقت عن التكنولوجيا البيولوجية

والسلامة البيولوجية. وتم اعتماد التقرير في مؤتمر المجلس الوزاري الأفريقي للعلم والتكنولوجيا، المعقود في القاهرة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وفي ذلك المحفل نفسه، جرى حوار وزاري بين وزراء العلم والتكنولوجيا ووزراء المياه تمخض عن اتفاق بشأن المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإقامة شبكة أفريقية لمراكز التفوق، تركز لعلوم المياه وتطوير التكنولوجيا. وأنشئت فرقة عمل لتحديد المؤسسات الرئيسية التي ستتألف منها الشبكة. وقدمت حكومة فرنسا ١٨٠.٠٠٠ يورو (٢٥٠.٠٠٠ دولار) لدعم هذه المبادرة. وإضافة إلى ذلك، من المتوقع إنشاء شراكات مع البلدان الأوروبية من خلال مرفق المياه لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ودول الاتحاد الأوروبي.

٢٥ - وسجلت المبادرة الأفريقية المعنية بالعلوم البيولوجية مزيدا من التقدم على صعيد التنفيذ. فقد أنشئت أربعة مراكز إقليمية للعلوم البيولوجية على النحو التالي: غرب أفريقيا (مقره السنغال)؛ وشمال أفريقيا (مقره مصر)؛ وشرق ووسط أفريقيا (مقره نيروبي)؛ والجنوب الأفريقي (مقره جنوب أفريقيا). وساهمت الوكالة الكندية للتنمية الدولية بمبلغ قدره ٣٠ مليون دولار كندي (٢٨ مليون دولار) لدعم الأنشطة المشمولة في مبادرة العلوم البيولوجية للشراكة الجديدة، في حين أعلنت حكومة فنلندا تبرعها بمنحة قدرها ٣ ملايين يورو (٤ ملايين دولار) لدعم تلك الأنشطة في الجنوب الأفريقي.

٢٦ - وفي مجال البحوث والتكنولوجيا المتعلقة بالصحة، طلبت أمانة الشراكة إعداد ١٠ دراسات وتقييمات لتحديد أولويات معيّنة في مجال تعزيز اقتناء المنتجات والتكنولوجيات الصحية وتدعيم أنشطة البحوث الرامية إلى تحسين الصحة العامة في أفريقيا. وقدمت مؤسسة بيل وميليندا غيتس ٦٠٠.٠٠٠ دولار من أجل هذه المبادرة. وستعرض الدراسات في اجتماع مائدة مستديرة من المزمع عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ في أديس أبابا. وقامت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع أمانة الشراكة وبدعم من شركاء شتى، بوضع الصيغة النهائية لخطة العمل الموحدة بشأن العلم والتكنولوجيا.

حاء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإشراك المجتمع المدني

٢٧ - عكفت أمانة الشراكة الجديدة خلال العام الماضي على وضع مجموعة أدوات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل الشراكة الجديدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية وأجهزة الاتحاد الأفريقي. وعقب استعراض أدوات تعميم مراعاة المنظور الجنساني القائمة وتكييفها وفقا للاحتياجات ذات الصلة، عقدت حلقة عمل تقنية لفرقة العمل المعنية بالقضايا الجنسانية التابعة للشراكة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في القاهرة، بغرض إجراء استعراض لمشروع الأدوات على مستوى الأقران. وجرى بعدئذ تحسين هذه الأدوات وصقلها إعدادا لحلقة

العمل الثانية لإجازة الأدوات، المقرر عقدها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧. وقدمت أمانة الشراكة الجديدة أيضا الدعم التقني إلى الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الأفريقية، والمديريات واللجان المعنية بالقضايا الجنسانية التابعة للبرلمان الأفريقي. وفي هذا السياق، قدم الدعم إلى الفريق المعني بالقضايا الجنسانية والثقافة التابع للمؤتمر الثقافي الأول للاتحاد الأفريقي، ومعرض المعارف التابع للاتحاد الأفريقي، والاجتماع التشاوري بشأن الممارسات الجيدة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني، ومؤتمر القمة المعني بالقضايا الجنسانية، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في بانجول، قبل انعقاد مؤتمر القمة السابع للاتحاد الأفريقي.

٢٨ - وبغية تعزيز وضع أمانة الشراكة الجديدة في إطار عمليتي منتدى الشراكة الأفريقية ومؤتمر قمة مجموعة الثمانية لعام ٢٠٠٧، بادرت الأمانة إلى قيادة الجهود الرامية إلى حشد مشاركة منظمات المجتمع المدني على نطاق أفريقيا قاطبة. ونتيجة لذلك، ساهمت منظمات المجتمع المدني في إعداد ورقات في ستة مجالات ذات أولوية حددتها رئاسة مجموعة الثمانية ومنتدى الشراكة الأفريقية، وهي: التجارة والاستثمار؛ ونوع الجنس؛ وتغير المناخ؛ وشؤون الحكم/الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والسلام والأمن. ونوقشت الورقات أثناء حلقة العمل الأفريقية الجامعة لمنظمات المجتمع المدني ومجموعة الثمانية ومنتدى الشراكة الأفريقية، التي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، وعرضت على كل من حكومة ألمانيا والرؤساء المشاركين لمنتدى الشراكة الأفريقية الثامن، في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٧، على التوالي.

طاء - الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

٢٩ - بالرغم من مختلف التحديات، بما فيها عدم كفاية القدرة المالية والمؤسسية على الدفع عندما بعملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، أنجز بعض التقدم في غضون العام المنصرم. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، بلغ عدد البلدان المنضمة طوعا إلى آلية الاستعراض ٢٦ بلدا، وهي: إثيوبيا وأنغولا وأوغندا وبنن وبوركينا فاسو والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا ورواندا وزامبيا وسان تومي وبرينسيبي والسنغال والسودان وسيراليون وغابون وغانا والكاميرون وكينيا وليسوتو ومالي ومصر وملاوي وموريشيوس وموزامبيق ونيجيريا. وتبلغ نسبة عدد سكان هذه البلدان مجتمعة ٧٥ في المائة من مجموع سكان القارة. وقد أتمت الجزائر وجنوب أفريقيا عملية استعراض الأقران وأحيل تقرير الاستعراض القطري لهذين البلدين إلى المنتدى الأفريقي لاستعراض الأقران في تموز/يوليه ٢٠٠٧.

٣٠ - وتصديا لما يوجد من شواغل شتى بشأن التقدم البطيء للعملية، أخذت أنشطة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران تركز بشكل متزايد على دفع عجلة العمليات والاستعراضات القطرية. وتحقيقا لهذه الغاية، تستعد خطة عمل آلية الاستعراض لعام ٢٠٠٧ لتنفيذ مختلف الأنشطة الفنية التي يتوقف عليها نجاح تنفيذها. وتشمل هذه الأنشطة ما يلي: (أ) إيفاد بعثات تحضيرية إلى خمسة بلدان هي: أنغولا وجمهورية الكونغو وسان تومي وبرينسيبي وغابون والكاميرون؛ و (ب) إيفاد بعثات متابعة إلى ستة بلدان هي: بوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا الاتحادية وملاوي وموريشيوس وموزامبيق ونيجيريا؛ و (ج) إيفاد بعثات دعم إلى أربعة بلدان هي: زامبيا وسيراليون ومالي وملاوي؛ و (د) إيفاد بعثات استعراض إلى أربعة بلدان هي: أوغندا وبنن وموزامبيق ونيجيريا؛ و (هـ) إيفاد بعثات لما بعد الاستعراض إلى ثلاثة بلدان هي: رواندا وغانا وكينيا. وعلاوة على ذلك، ووفقا لتوصيات المنتدى السادس لشؤون الحكم في أفريقيا المعقود في كيبالي في أيار/مايو ٢٠٠٦، تزمع خطة العمل لعام ٢٠٠٧ تنفيذ أنشطة إضافية، بما في ذلك تيسير عقد حلقات عمل للتعلم من الأقران، وإنشاء أطر مناسبة للرصد والتقييم، وتحسين مؤسسات آلية الاستعراض وعملياتها.

٣١ - ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه البلدان التي مرّت فعلا بهذه العملية في كيفية إضفاء الطابع المؤسسي على عمليات الحوار والتشاور على الصعيد الوطني بشأن مسائل الحكم الأساسية التي تمخضت عنها عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وتنفيذ المشاريع والبرامج المحددة في برامج العمل الوطنية، بما في ذلك إدماجها في صميم عمليات التنمية الوطنية الأخرى.

٣٢ - وعلى الصعيد القطري، تموّل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، من جانب الدول الأعضاء الأفريقية المشاركة. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بلغ مجموع المساهمات المالية المتلقاة من الدول الأعضاء ٨,٨ ملايين دولار، أي ما يمثل ٦٢ في المائة من مجموع المساهمات المقدمة إلى آلية الاستعراض منذ إنشائها. وساهم شركاء التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف بالنسبة المتبقية البالغة ٣٨ في المائة. وأتت المساهمات غير الأفريقية من حكومات إسبانيا وكندا والمملكة المتحدة ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتكفل الشركاء الاستراتيجيون، بمن فيهم مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بتمويل مشاركتهم في بعثات الاستعراض القطرية وبعثات الدعم القطرية. والتمويل الكافي ضرورة أساسية لاستدامة العملية واستقلالها. ووفاء البلدان المشاركة بالتزاماتها المالية لآلية الاستعراض يوطد هذه العملية ويجعلها مملوكة لها ملكية كاملة.

ثالثاً - استجابة المجتمع الدولي

ألف - تعزيز زخم الدعم الدولي لتنمية أفريقيا

٣٣ - في هذا الوقت الذي يوجد فيه ما يدل على أن تقديم المزيد من المساعدة لأفريقيا وتخفيف عبء الديون عنها يحققان تحسناً في حياة ملايين البشر، يبدو أن ما تحظى به أفريقيا من المشاركة من جانب البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية ينخفض إلى ما دون المستوى المطلوب. فوفقاً لما تفيده منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا من لجنة المساعدة الإنمائية (باستثناء تخفيف عبء الدين عن نيجيريا) قد انخفض بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠٠٥ للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٧ ثم ركذ في عام ٢٠٠٦. وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، ستتخلف بلدان مجموعة الثمانية عن الوفاء بالتزامها بمضاعفة معونتها لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠. فضلاً عن ذلك، لم يُحرز سوى تقدم محدود في مجال تحرير التجارة فيما يتصل بالصادرات الأفريقية.

٣٤ - ومقابل هذه الخلفية، بدأ في العام المنصرم اتخاذ عدد من الإجراءات وإعلان عدد من التعهدات على الصعيد الدولي، يُرجح أن تسهم في تنفيذ الشراكة الجديدة. فقد وضعت السويد خطة لتحسين استخدام التجارة بوصفها أداة للتنمية، وأصبحت، في سياق تنفيذ مبادرة المعونة مقابل التجارة، إحدى الجهات المساهمة الرئيسية في الأنشطة المتصلة بالتجارة دعماً لأفريقيا.

٣٥ - وفي إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أعلنت حكومة الاتحاد الروسي إلغاء أكثر من ٥٤٠ مليون دولار من الديون الثنائية في عام ٢٠٠٧، وتوشك، بالإضافة إلى ذلك، على تسديد حوالي ٠,٢ مليون دولار إلى الصندوق الاستئماني للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

٣٦ - وفي مؤتمر القمة المعقود في هيلينغدام في عام ٢٠٠٧، تعهدت بلدان مجموعة الثمانية بتخصيص مبلغ قدره ٣٠ بليون دولار لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمalaria والسل في أفريقيا، والتزمت حكومة الولايات المتحدة بتقديم نصف هذا المبلغ.

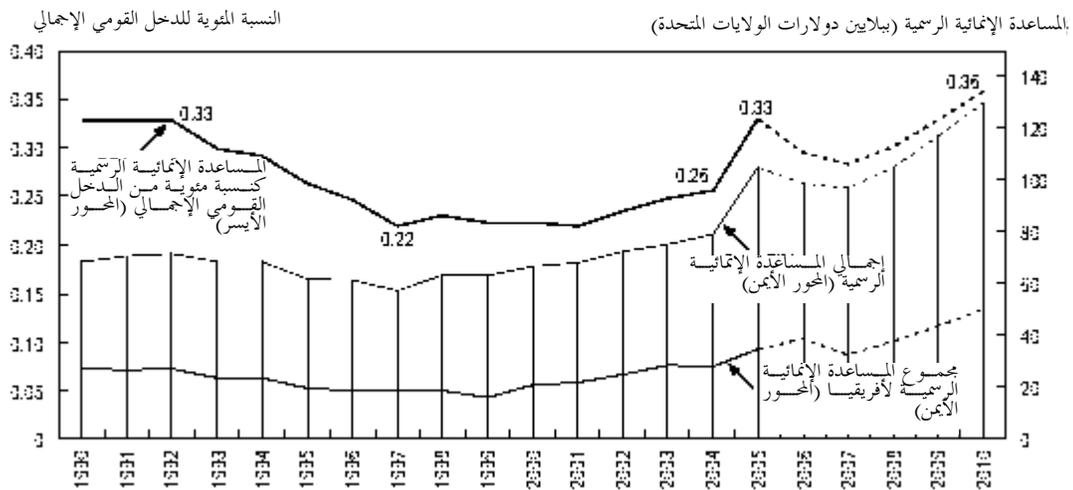
باء - المساعدة الإنمائية الرسمية

٣٧ - وفقاً لما تفيده منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، انخفض مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة عالمياً من أعضاء تلك المنظمة بنسبة ٥,١ في المائة فبلغ ١٠٣,٩ بلايين دولار في عام ٢٠٠٦ (انظر الشكل أدناه). وحتى مع استثناء تدبير تخفيف عبء الديون لمرة واحدة على العراق ونيجيريا، الذي جعل هذا المجموع في عام ٢٠٠٥

مرتفعا بصورة غير عادية، انخفضت المساعدة الإجمالية بنسبة ١,٨ في المائة. ومع الانتهاء التدريجي لتدبير تخفيف عبء الديون عن نيجيريا والعراق، يُخشى من أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد تستمر في الانخفاض في عام ٢٠٠٧.

الشكل

صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥ وإسقاطات المساعدة الإنمائية الرسمية لغاية عام ٢٠١٠، التي أعدتها بأسلوب المحاكاة أمانة لجنة المساعدة الإنمائية



المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لجنة المساعدة الإنمائية، ٢٠٠٧.

٣٨ - وفي مقابل هذه الخلفية، وبعد سنتين من مؤتمر قمة غلينغز لعام ٢٠٠٥، أصبحت الالتزامات التي تعهدت بها بلدان مجموعة الثمانية بمضاعفة المساعدة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠ تشكل تحدياً متزايداً. فمع استثناء ما تم من تخفيف لعبء الديون عن نيجيريا، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية بنسبة ١ في المائة تقريباً في عام ٢٠٠٥. ووفقاً للبيانات الأولية المستمدة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومع استثناء تخفيف عبء الديون عن نيجيريا، ازدادت المعونة المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٢ في المائة فقط في عام ٢٠٠٦.

٣٩ - ولكي تفي بلدان مجموعة الثمانية بالتزاماتها للفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦، كان ينبغي أن تزيد المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها بمبلغ قدره ٥,٤ بلايين دولار. أما في

الواقع، فإنها لم تزدها سوى بمقدار ٢,٣ بليون دولار. ويضاف إلى ذلك أن التركيز المتزايد للمعونة على عدد محدود من البلدان كان مؤداه أن المساعدة المقدمة إلى معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء إما أنها ظلت ثابتة أو زادت ببطء شديد. بيد أنه بالرغم من تباطؤ وتيرة منح المزيد من المعونة لأفريقيا، بدت مؤخرا مؤشرات إيجابية تدل على أن المعونة ستزيد مستقبلا. فعلى سبيل المثال، وفي أعقاب مؤتمر قمة هيلينغدام، أعلنت بلدان مجموعة الثمانية التزامها (بدون تقديم جدول زمني لذلك) بتحديد تعهدات المعونة التي أعلنتها في مؤتمر قمة غلينيغلز.

٤٠ - وفيما بعد اعتماد إعلان باريس بشأن فعالية المعونة في آذار/مارس ٢٠٠٥، اتخذت الجهات المانحة الإجراءات التالية لتغيير ممارسات المعونة. ففي عام ٢٠٠٦، تم للمرة الأولى جمع ورصد مؤشرات للتنسيق والمواءمة بين الجهات المانحة. وحيث أن عملية الإدارة عامل حاسم في كفاءة فعالية المعونة، اقترح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إطارا لرصد الإدارة، بما في ذلك المؤشرات. ثم بدأت البلدان النامية والجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية تعتمد أجزاء من هذا الإطار بغية تحسين الممارسات. وعلى وجه التحديد، اعتمد ١٦ عضوا في لجنة المساعدة الإنمائية خطة عمل لتنفيذ إعلان باريس. واعتمد ثلاثة أعضاء آخرون مبادئ التنسيق والمواءمة في استراتيجياتهم وسياساتهم المتعلقة بالمعونة. وفي مجال تعميم المعرفة على نطاق واسع داخل الوكالات الإنمائية لدى الجهات المانحة، قامت أغلبية أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية بتوفير دورات تدريبية بشأن الالتزامات المنصوص عليها في إعلان باريس. وقامت بعض الوكالات أيضا بتوفير التدريب لموظفيها بشأن تدابير دعم الميزانية، والنهج القطاعية، وإدارة المالية العامة. وسيتيح الحفل الثالث الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في أكرا، فرصة لتقييم التقدم المحرز والخطوات المقبلة فيما يتعلق بإعلان باريس، وسيشكل بذلك معلما من معالم مسيرة الإعلان. وبالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في عام ٢٠٠٧ على أهمية تنفيذ إعلان باريس ورصد ما يُحرز بشأنه من تقدم.

جيم - تخفيف عبء الدين

٤١ - أُحرز بعض التقدم على مدى السنة الماضية في مجال توسيع نطاق تدابير تخفيف عبء الديون وتعميق هذه التدابير من خلال المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرات الثنائية لتخفيف عبء الديون. وعلاوة على ذلك، يرتقب أن تفي بلدان مجموعة الثمانية بما قطعته على نفسها من التزامات بشأن تخفيف عبء الديون في مؤتمر القمة المعقود في غلينيغلز. وخلال الإثني عشر شهرا

الماضية، بلغت ثلاثة بلدان أفريقية نقطة الاكتمال في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي: ملاوي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وسيراليون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وسان تومي وبرينسيبي في آذار/مارس ٢٠٠٧. وبذا فإنه حتى تموز/يوليه ٢٠٠٧، بلغ ١٨ بلدا أفريقيا نقطة الاكتمال في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وباتت تستفيد بالتالي من منافع المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وهي: إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، وغانا، والكاميرون، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، والنيجر. ويضاف إلى ذلك أنه في تموز/يوليه ٢٠٠٧، بلغ عدد البلدان الأفريقية التي تحصل على تخفيف مؤقت من خلال المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون سبعة بلدان، تدفع بمقتضاه لخدمة ديونها مبالغ منخفضة تخفيضا كبيرا، وهي بوروندي، وتشاد، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغامبيا، وغينيا، وغينيا - بيساو. وبلغت هذه البلدان السبعة بالفعل نقطة القرار، ومن المرتقب أن تصل إلى نقطة الاكتمال في غضون السنتين التاليتين. وعندما تصل إلى نقطة الاكتمال في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ستأهل تلقائيا للحصول على تخفيف لديونها في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون.

٤٢ - واستوفت ثمانية بلدان أفريقية معايير الدخل والمديونية بناء على بيانات تعود إلى أواخر عام ٢٠٠٤، ومن الممكن أن ينظر في منحها تخفيفا لعبء ديونها في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (انظر الجدول الوارد أدناه). وأفاد التقرير الصادر عن المنظمة المعنية بالديون والإيدز والتجارة في أفريقيا لعام ٢٠٠٧، بأن المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف من عبء الديون والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تقدمان مجتمعين للبلدان الأفريقية حاليا تخفيفا لعبء الديون يقارب ٧٠ بليون دولار، مما يوفر عليها من تكاليف خدمة الديون ما يناهز متوسطه ٢ بليون دولار في السنة. وجاء في تقرير البنك الدولي المعنون "تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٦" أن المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون ستجعل متوسط نسبة الديون إلى الصادرات في البلدان الأفريقية الفقيرة المثقلة بالديون التي تجاوزت نقطة الاكتمال يصل إلى زهاء ٤٥ في المائة (بالمقارنة بعبء القدرة على تحمل الديون المحددة بنسبة ١٥٠ في المائة في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون).

الجدول

البلدان المستفيدة الحالية والمحتملة من المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون

البلدان	الوضع
إثيوبيا، أوغندا، بنن، بوركينا فاسو، جمهورية تنزانيا المتحدة، رواندا، زامبيا، سان تومي برينسيبي، السنغال، سيراليون، غانا، الكاميرون، مالي، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موزامبيق، النيجر	البلدان التي تجاوزت نقطة الاكتمال وكانت في أواخر نيسان/أبريل ٢٠٠٧ تستفيد من المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون (١٨)
بوروندي، تشاد، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غامبيا، غينيا، غينيا - بيساو	البلدان التي تجاوزت نقطة القرار (٧)
إريتريا، توغو، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، السودان، الصومال، كوت ديفوار، ليبيريا	البلدان التي لم تبلغ نقطة القرار (٨)

المصدر: صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٧.

٤٣ - ولن تنجح المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون نجاحاً تاماً ما لم تعوض البلدان المانحة بالقدر الكافي المبالغ التي فاتت مواعيد تسديدها للمؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي، حفاظاً على قدرتهما على تقديم منح جديدة وقروض ميسرة. وحتى أيار/مايو ٢٠٠٧، كانت الالتزامات المؤكدة من جانب البلدان المانحة أقل من نصف مبلغ العشرة بلايين دولار الإضافي اللازم للمؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٦. وهذه المشكلة يلزم الاهتمام بها على نحو عاجل.

٤٤ - وقد اتخذت تدابير ثنائية لتخفيف عبء الديون من جانب مجموعة البلدان الثمانية وغيرها من البلدان المانحة تكملة للمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. فقد قام دائنو نادي باريس بمنح تخفيف إضافي زائد عن الممنوح في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لبلدان مختارة من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أفريقيا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، منحوا ملاوي تخفيفاً ثنائياً لعبء الديون قدره ٢١٧ مليون دولار، مما خفض بقدر كبير ديون ملاوي لنادي

باريس. ومنح دائنو النادي أيضا تخفيفا لسيراليون في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ (٢٢ مليون دولار) ولسان تومي وبرينسيبي في أيار/مايو ٢٠٠٧، نجم عنهما إلغاء تام لديون هذين البلدين لدائني النادي^(١).

٤٥ - وعلاوة على ذلك، أعلنت الصين أثناء مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، إلغاء جميع الديون المتمثلة في شكل قروض حكومية بلا فوائد وأصبحت واجبة التسديد في نهاية عام ٢٠٠٥ على البلدان الأفريقية الفقيرة المثقلة بالديون وأقل البلدان نموا التي لها علاقات دبلوماسية مع الصين. وقدمت كندا أيضا، حتى عام ٢٠٠٦، عن طريق مبادرة الديون الكندية ومن خلال المشاركة الثنائية في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ما يربو على ٩٢٧ مليون دولار في شكل تخفيف ثنائي لعبء الديون عن البلدان الأفريقية الفقيرة المثقلة بالديون. وفيما يلي البلدان التي حصلت، أو هي على وشك أن تحصل، على إلغاء تام لديونها الثنائية المستحقة لكندا: إثيوبيا، وبنن، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، والسنغال، وغانا، والكاميرون، ومدغشقر. وتمخضت المفاوضات الدائرة بشأن الديون بين بولندا وأنغولا عن تخفيض مجموع الديون المستحقة على أنغولا لبولندا بنسبة ٦٠ في المائة (ما يعادل زهاء ٩١,٨٦ مليون دولار).

دال - الاستثمار الأجنبي المباشر

٤٦ - بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا في سنة ٢٠٠٥، وهي السنة التي تتوافر عنها أحدث البيانات لدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، مستوى غير مسبوق قدره ٣١ بليون دولار، مقابل ١٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٤. وعلى الرغم من ارتفاع التدفقات إلى هذا الرقم القياسي الذي يقارب الضعف، ظلت حصة أفريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي حصة منخفضة، تقارب ٣ في المائة. وتعكس هذه الحصة الضئيلة بطء التقدم المحرز في زيادة القدرة الإنتاجية وتنويع المنتجات، وفي النهوض بالسوق الإقليمية، وفي تكوين قوى عاملة عالية المهارة.

٤٧ - وفي حين أن ارتفاع مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الآونة الأخيرة ناجم أساساً عن حدوث انتعاش في السوق العالمية للسلع الأساسية، أفرز تدفقات ضخمة إلى القطاع الأولي، فإن قطاع الخدمات سجل أيضا زيادة في تدفقات الاستثمارات. وعلى غرار الاتجاهات السابقة، ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مركزة في عدد قليل من البلدان

(١) انظر الموقع الشبكي لنادي باريس: <http://www.clubdeparis.org>

والصناعات. وتستوعب خمسة بلدان (جنوب أفريقيا، والسودان، ومصر، والمغرب، ونيجيريا) زهاء ٦٦ في المائة من التدفقات إلى القارة. أما البلدان التي حصلت على أقل حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر فمعظمها من أقل البلدان نمواً، التي يتسم كثير منها بمحدودية الموارد الطبيعية، ويفتقر إلى القدرة على موازنة أنشطة الصناعة التحويلية بقدر ذي شأن، ولم يزل غير قادر على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٤٨ - وشهد عام ٢٠٠٥ ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ٣٤ بلداً أفريقياً وانحسارها في ١٩ بلداً آخر. وسجلت جنوب أفريقيا أكبر قدر من التدفقات، إذ زادت زيادة ضخمة من ٠,٨ بليون دولار فقط في عام ٢٠٠٤ إلى ٦,٤ بلايين دولار في عام ٢٠٠٥. وقد نجح هذا أساساً عن اقتناء مصرف باركليز (Barclays Bank) (المملكة المتحدة) لمصرف جنوب أفريقيا المدمج (Amalgamated Bank of South Africa) مقابل ٥ بلايين دولار. وبينما ظلت بلدان المنشأ الرئيسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا هي نفسها دونما تغيير، زادت الاستثمارات الواردة من الصين وغيرها من البلدان الآسيوية زيادة كبيرة، ولا سيما في قطاعي النفط والاتصالات السلكية واللاسلكية. وسعياً إلى اجتذاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، اعتمد العديد من البلدان الأفريقية في الآونة الأخيرة أطراً وسياسات تنظيمية مواتية للأعمال التجارية على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والثنائي.

٤٩ - ومنذ إنشاء مرفق المناخ الاستثماري لأفريقيا في عام ٢٠٠٦، زاد مقدار التزام الجهات المانحة تجاه هذا المرفق من ٨٠ مليون دولار إلى زهاء ١٢٠ مليون دولار. وقد التزم عديد من الشركات المتعددة الجنسيات، بما فيها مايكروسوفت، وستاندرد بانك، وسيلتيل (شركة أفريقية للاتصالات السلكية واللاسلكية)، وساسول، بتقديم مساهمات إلى المرفق. وقد وضع المرفق معايير محددة تحديداً جيداً لاختيار المشاريع، وحدد ثمانية مؤشرات سيقم أداء المشاريع على أساسها. ويعكف المرفق، بالتعاون مع أمانة الشراكة الجديدة، على إعداد الصيغة النهائية لإطاره الاستراتيجي وخطة عمله للسنتين المقبلتين.

هاء - التجارة

٥٠ - هناك شك فيما إن كان هذا العام سيشهد اختتاماً ناجحاً لجولة مفاوضات الدوحة. ولا يزال التقدم ضئيلاً بشأن التوصل إلى اتفاق على المسائل التي تؤثر على أفريقيا، بما فيها إمكانية الوصول إلى الأسواق الزراعية وإجراء تخفيض كبير للإعانات الزراعية المشوهة للتجارة.

٥١ - وعلى الرغم من التأخرات الحاصلة في مفاوضات الدوحة التجارية، أحرز مزيد من التقدم بشأن مبادرة المعونة مقابل التجارة. وما فتئ الدعم الدولي للمساعدات المتصلة بالتجارة يزداد كثافة، مع التركيز بشكل خاص على إنشاء إطار لتحسين تنسيق مبادرة المعونة مقابل التجارة وزيادة فعاليتها. ولما كان هذا الضرب من المعونة ينظر إليه على نطاق واسع على أنه مكمل ضروري لنجاح برنامج الدوحة الإنمائي الناجح وليس بديلاً له، فقد نفذت الأجزاء الرئيسية من هذا التدبير الجديد تحت قيادة منظمة التجارة العالمية. وقد أوصت فرقة عمل أنشأتها منظمة التجارة العالمية بشأن مبادرة المعونة مقابل التجارة بسلسلة من المقترحات لتحسين الرصد والتقييم، بما في ذلك إنشاء كيان للرصد وإجراء مناقشة سنوية بشأن مبادرة المعونة مقابل التجارة في المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية. وبينما التزمت الجهات المانحة بإجراء زيادات كبيرة في إطار المبادرة، فإنها لم تقدم أي إفادة محددة بشأن مقدار الزيادة أو الجدول الزمني أو الآلية التي ستصرف المعونة عن طريقها. أما البلدان الأفريقية، فقد نشطت نشاطاً عاماً في صوغ مواقفها بشأن المبادرة، ملتزمة على وجه الخصوص بالمساعدة في استيفاء المعايير الصحية والتقنية في تغطية تكاليف تنفيذ الاتفاقات الأخرى لمنظمة التجارة العالمية الأخرى، وفي تعزيز قدراتها التفاوضية، وفي تحسين فرص انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

٥٢ - وقطعت المفاوضات بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية أشواطاً بعيدة. ويتمثل الهدف من المفاوضات في الاستعاضة عن الأفضليات التجارية غير المطابقة للمنوحة لأفريقيا باتفاقات تتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية بحلول نهاية عام ٢٠٠٧. وتطرح هذه الاتفاقات تحديات اجتماعية - اقتصادية للبلدان الأفريقية، حيث يرتقب أن تفتح أسواقها لواردات من الاتحاد الأوروبي مقابل منح الأفضلية في مجال الوصول إلى الأسواق. وفي مؤتمر الوزراء الأفارقة للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، المعقود في أديس أبابا في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، دعا الوزراء الاتحاد الأوروبي إلى إتاحة موارد إضافية من أجل تغطية تكاليف التكيف وغيرها من التكاليف ذات الصلة.

٥٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، مددت الولايات المتحدة العمل بالحكم المعنون "أقمشة البلدان الثالثة" المشمول في قانون النمو وتوفير الفرص لأفريقيا إلى غاية عام ٢٠١٢. ويتيح هذا الحكم لمصانع الألبسة الأفريقية أن تستخدم أكثر الأقمشة فعالية من حيث التكلفة في إنتاج الألبسة التي ستباع داخل أسواق الولايات المتحدة. وخلال مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أعلنت الحكومة الصينية زيادة فتح أسواق الصين الداخلية أمام أفريقيا عن طريق زيادة عدد

الأصناف المستوردة من البلدان الأفريقية الأقل نموا بتعريفه تفضيلية خاصة، من ١٩٠ صنفا إلى ما يربو على ٤٤٠ صنفا.

واو - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٥٤ - يكتسب التعاون فيما بين بلدان الجنوب أهمية متزايدة بوصفه عنصرا مكتملا للشراكات بين الشمال والجنوب، وعلى وجه التحديد، اتسع نطاق هذا النوع من التعاون في مجالات مهمة بين الصين وأفريقيا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، انعقد في بيجين مؤتمر القمة والمؤتمر الوزاري الثالث لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا. وفي مؤتمر القمة، تعهدت الصين بتقديم قروض تفضيلية قدرها ٣ بلايين دولار وائتمانات تصديرية قدرها ٢ بليون دولار إلى البلدان الأفريقية خلال السنوات الثلاث المقبلة. وبغية تشجيع ودعم أنشطة الأعمال الصينية في أفريقيا، أنشئ الصندوق الإنمائي الصيني الأفريقي برأسمال إجمالي قدره ٥ بلايين دولار. ولرسم مسار التعاون بين الصين وأفريقيا، اعتمد الجانبان أيضا خطة عمل بيجين (٢٠٠٧-٢٠٠٩) التي تضع إطارا لتعزيز علاقات المعونة والتجارة بين الصين والبلدان الأفريقية. وعلاوة على ذلك، أنشئ في بيجين مجلس الأعمال الصيني الأفريقي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتعزيز العلاقات والتعاون في الميدانين الاقتصادي والتجاري.

٥٥ - وإضافة إلى ذلك، زاد بدرجة كبيرة حجم النشاط الاقتصادي في أفريقيا لبعض البلدان كالبرازيل والهند، بما في ذلك في مجال تقديم المساعدة التقنية. ففي الهند، على سبيل المثال، حيث يعتزم عقد أول اجتماع على مستوى القمة مع الدول الـ ٥٣ الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، يجري العمل على تنفيذ المبادرة التي سيوفد ذلك البلد في إطارها بعثة للتوصيل الشبكي بغية دعم مجالات من قبيل توفير التعليم من بعد على نطاق القارة. ومما يسترعي الانتباه بصفة خاصة إنشاء المرفق المشترك بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع، باعتباره تحالفا ثلاثيا هاما.

٥٦ - وشهدت الآونة الأخيرة اتساع نطاق الصلات الثنائية بين بلدان أفريقيا وأمريكا الجنوبية. وفي ظل هذه الخلفية، عُقد مؤتمر القمة الأول لأفريقيا وأمريكا الجنوبية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في أبوجا. وأعلنت في المؤتمر تعهدات بالتعاون في عدد من القطاعات الاقتصادية وفي مجال السلام والأمن. وأُتفق كذلك على عقد مؤتمر قمة أفريقيا وأمريكا الجنوبية كل سنتين، بالتناوب بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية.

٥٧ - ولا تزال اليابان تركز على عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية باعتبارها حجر الزاوية للتعاون بين البلدان الأفريقية واليابان. ومن الأهداف المنشودة للمؤتمر الرابع الذي سينعقد في أيار/مايو ٢٠٠٨ قبل انعقاد قمة مجموعة الثمانية في اليابان إذكاء الوعي بما تواجهه أفريقيا من تحديات. كما عُقد اجتماع وزاري أفريقي بشأن الطاقة والبيئة في أوائل عام ٢٠٠٧ في كينيا، بهدف معالجة مسألتي عدم توافر الطاقة والتدهور البيئي في أفريقيا. وتدعم اليابان أيضا مشروع "Technonet Africa" عن طريق صندوق الشراكة بين اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويهدف المشروع إلى تشجيع تكوين شبكة تضم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا وإلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتعتزم جمهورية كوريا تعزيز الزخم الذي ولدته "المبادرة الكورية للتنمية الأفريقية"، التي تتضمن خططا لتقديم الدعم الشامل للبلدان الأفريقية، بأن تتوسع في تقديم المعونات في مجالات الطب والخدمات الصحية وتكنولوجيا المعلومات وتنمية الموارد البشرية، فضلا عن خطتها الرامية إلى مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقية بنسبة ثلاثة أمثال بحلول عام ٢٠٠٨.

رابعا - الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة

٥٨ - ما زالت منظومة الأمم المتحدة تمثل إحدى الركائز الهامة للدعم الدولي المقدم لأفريقيا، بما في ذلك دعم تنفيذ الشراكة الجديدة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتنوع دعم المنظومة للشراكة الجديدة من أنشطة الدعوة والدعم المؤسسي إلى المساعدة العملية في تنفيذ برامج الشراكة الجديدة ومشاريعها. وقد تضمن تقرير الأمين العام إلى لجنة البرنامج والتنسيق بشأن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة^(٢) تحليلا لطبيعة ونطاق الدعم الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة في الإثني عشر شهرا الماضية. وكانت الرسالة الرئيسية لذلك التقرير هي أنه قد أحرز خلال العام الماضي تقدم في مجالين هامين هما: تحسين التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وتعزيز نظام المجموعات الذي ينتظم في إطاره دعم منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الشراكة الجديدة. وعلاوة على ذلك، تضمن التقرير عرضا تفصيليا للعديد من المبادرات المحددة التي اضطلعت بها منظمات الأمم المتحدة وبرامجها دعما للشراكة الجديدة.

٥٩ - وقد وفر إعلان "تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي"، الذي وقّعه الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، إطارا لتقوية هذا التعاون وزيادة فعاليته. كما تقوم المنظمة حاليا بإعداد برنامج مدته عشر سنوات لبناء

(٢) E/AC.51/2007/4

قدرات الاتحاد الأفريقي، وذلك من خلال مشاورات واسعة النطاق تشمل عددا من كيانات منظومة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد.

٦٠ - وإضافة إلى ذلك، اتضح من الاجتماع التشاوري الإقليمي السابع لوكالات الأمم المتحدة ومنظمتها العاملة في أفريقيا، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في أديس أبابا، التزام منظومة الأمم المتحدة مجددا بتقديم الدعم المركز والمنسق إلى الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة. وركزت مناقشات الاجتماع وتوصياته على مسائل السياسات الرئيسية الخمس التالية: توطيد التنسيق الإقليمي ونظام المجموعات؛ وتعزيز التنسيق والتكامل بين الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد دون الإقليمي؛ وتحسين علاقات الأمم المتحدة مع المنظمات القارية ودون الإقليمية؛ ورصد مدى فعالية مبادرات الأمم المتحدة في مجال تنسيق الدعم المقدم إلى الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة؛ وتحسين القدرات وتعبئة الموارد لتنفيذ التوصيات وتحسين التعاون فيما بين الوكالات لدعم الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة.

٦١ - وسعيا إلى زيادة أوجه التآزر وتحسين التعاون بين وكالات الأمم المتحدة، أوجد الاجتماع التشاوري الإقليمي مجموعات مواضيعية جديدة بتقسيم اثنتين من المجموعات الموجودة من قبل. فقد قُسمت مجموعة شؤون الحكم والسلام والأمن إلى مجموعة لشؤون الحكم وأخرى للسلام والأمن؛ وقُسمت مجموعة الزراعة والتجارة والوصول إلى الأسواق إلى مجموعة للزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية وأخرى للصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق. وتم اعتماد اختصاصات هذه المجموعة الأخيرة في الجلسة الافتتاحية التي تشاركت في تنظيمها في أيار/مايو ٢٠٠٧ في فيينا للجنة الاقتصادية لأفريقيا والجهة الداعية إلى الاجتماعات المعنية بهذه المجموعة، وهي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

٦٢ - كما تم الاتفاق في الاجتماع التشاوري الإقليمي على أن تضطلع جميع المجموعات بتوفير البرامج والموارد توفيقا واضحا مع أولويات الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة. وتلبية لمتطلبات الإطار الجديد للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، جرى توسيع نطاق آلية التشاور الإقليمي لمنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها العاملة في أفريقيا ليشمل مفوضية الاتحاد الأفريقي. وأوصى الاجتماع أيضا بأن تداوم الأمم المتحدة على إجراء المشاورات بصفة منتظمة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٣ - أحرز الشركاء الإنمائيون لأفريقيا في العام الماضي تقدما في مجال الوفاء بوعدهم إلغاء الديون المتعددة الأطراف المستحقة على البلدان الأفريقية المستوفية للشروط. إلا أن

انعدام التقدم في جولة الدوحة من المحادثات التجارية المتعددة الأطراف ما زال يمثل مشكلة كبرى. ويتعين على المجتمع الدولي أن يحقق قدرا ضخما من التقدم في مجال الوفاء بتعهداته، بينما ينبغي للبلدان الأفريقية أن تستمر في اتخاذ الخطوات المؤدية إلى التنفيذ الفعال للمشاريع والبرامج العديدة المشمولة في الشراكة الجديدة والتي اعتمدها بالفعل.

٦٤ - وينبغي أن تتخذ البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية إجراءات عاجلة وجماعية لزيادة ما تقدمه من معونات زيادة كبيرة، وذلك للوفاء بالتزاماتها بمضاعفة ما تقدمه من مساعدات إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠. وينبغي أن تقوم أيضا بتصميم مجموعة من الترتيبات التمويلية المبتكرة لتعويض أي نواقص في الاعتمادات الأساسية بالميزانيات. ومع نشوء مصادر جديدة للمعونة وما تبع ذلك من انتشار لقنوات تقديم المعونة، هناك حاجة إلى أن يقوم المجتمع الدولي بتطوير بنية جديدة للمعونة، تستند إلى توثيق التنسيق مع أنشطة المعونة المضطلع بها في مجتمع الجهات المانحة الأوسع نطاقا، وتحقيق قدر أكبر من التساوق في تدابير المعونة وتقليل تفتتها وتحسين تدابير تخصيصها، على النحو المتوخى في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

٦٥ - وينبغي أن يكفل المجتمع الدولي أيضا أن تولى اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف، بما فيها جولة الدوحة الختامية، أولوية لاحتياجات أفريقيا، وأن تشمل تدابير إنمائية ملائمة. ويعد انعدام التقدم في المفاوضات المتعلقة بالمسائل التي تم أفريقيا شاغلا خطيرا في هذا الصدد.

٦٦ - وينتظر أن تساعد مبادرة المعونة مقابل التجارة البلدان الأفريقية على تنفيذ ترتيبات تجارية متنوعة، منها جولة الدوحة واتفاقات الشراكة الاقتصادية، وذلك بالتصدي للقيود الكثيرة التي تواجهها. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل الجهود لكفالة أن تكون تلك المبادرة مصوغة صياغة جيدة، وممولة تمويلًا كافيًا، وأن تدار بكفاءة وتنفذ بفعالية بأسرع معدل ممكن. وينبغي أن تكون الموارد الممنوحة للمبادرة إضافية، وأن يمكن التنبؤ بها، وأن تكون كافية ومستدامة. وينبغي أن تستخدم هذه الموارد الجديدة والإضافية في تمويل مساعدات ومشاريع تقنية جديدة، لا في تمويل المشاريع المعاد تدويرها أو الموجودة بالفعل.

٦٧ - وفي حين أن منظومة الأمم المتحدة قد خطت خطوات هامة في مجال تقديم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة على نحو يتميز بالتركيز والتنسيق المتزايدين، فإن من المهم مواصلة تعزيز المجموعات وآلية التشاور الإقليمي بعقد الاجتماعات على نحو أكثر تواترا وانتظاما، وبخاصة على المستوى الأعلى، تحقيقا للمزيد من التحسين في مجالي

التنسيق والبرمجة المشتركة. وفي الوقت ذاته، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تركز بقدر أكبر على رصد وتقييم أثر ما تضطلع به من أنشطة لدعم الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة.

٦٨ - ويلزم أن تداوم الحكومات الأفريقية على انتهاج سياسات الاقتراض الحكيمة، وأن تواصل تعزيز قدراتها على رصد ديونها وإدارتها. كما ينبغي أن تكون متيقظة بشأن شروط القروض، ومنها مثلاً رهن عائدات التصدير المقبلة ضماناً لتسديد الديون.

٦٩ - وبالنظر إلى الحجم غير المسبوق لتخفيف أعباء الديون والوعود بزيادة المعونة الإنمائية، ينبغي للحكومات الأفريقية أن تواصل تعزيز ممارساتها في مجال إدارة المالية العامة لكفالة استغلال ما يصير متاحاً من الموارد نتيجة لذلك في الدعم الفعال لجهودها الرامية إلى تنفيذ الشراكة الجديدة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٠ - ومع مضيّ ستة أعوام على اعتماد الشراكة الجديدة، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تواصل تعزيز وعي الجمهور والتزامه بالشراكة الجديدة وبرامجها عن طريق حملة أمور منها تطبيق استراتيجيات فعالة وشاملة للاتصال والتوعية.